

أساليب تحسين ربحية المصارف باستخدام تحليل دوبونت

دراسة حالة المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف فرانسبنك

Methods for improving Banks Profitability using DuPont Analysis

Case study of: International Bank for Trade and Finance and Fransabank

مشروع أعد لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

الإدارة التنفيذية

إعداد الطالب: تامر باكير

إشراف الدكتورة: منال الموصللي

العام الدراسي 2022-2023

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أساليب تحسين ربحية المصارف باستخدام تحليل دوبونت والذي يعتبر الهدف الأول لكافة المصارف وذلك باستخدام نماذج تحليل DuPont بأنواعه، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام تحليل DuPont ومن ثم طرح أساليب تساعد على تحسين الربحية لكل من المصارف عينة الدراسة.

وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها تحديد العناصر التي يمكن التأثير بها على ربحية المصارف باستخدام تحليل DuPont وإيجاد بعض الأساليب التي تساهم في إمكانية تحسين ربحية هذه المصارف باستخدام تحليل DuPont.

وقد توصلت الدراسة الى بعض التوصيات من أهمها:

- إمكانية تطبيق تحليل DuPont في المصارف بما يساهم بتحسين ربحيتها
- التوسع بتحليل مكونات تحليل DuPont بما يحقق الفائدة المرجوة للإدارات المصرفية لرفع ربحيتها

الكلمات المفتاحية: تحليل DuPont، ربحية المصارف، العائد على حقوق الملكية

Summary

This study aims to know the methods of improving the profitability of banks using DuPont analysis, which is considered the Main goal for all banks, using all types of DuPont analysis models. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was relied upon by analyzing the financial statements of the sample banks of the study published in the Damascus Securities Exchange using DuPont analysis then proposed methods that help improve the profitability of each of the banks sampled in the study.

A set of results were reached, the most important of which was identifying the elements that can influence the profitability of banks using DuPont analysis, and finding some methods that contribute to the possibility of improving the profitability of these banks using DuPont analysis.

The study reached some recommendations, the most important of which are:

- The possibility of applying DuPont analysis in banks, which contributes to improving their profitability
- Expanding the analysis of the components of DuPont analysis in order to achieve the desired benefit for banking departments to increase their profitability

Keywords: DuPont analysis, bank profitability, return on equity

Table of Contents

1	مقدمة:	1
1	مشكلة الدراسة:	1.
2	أهمية الدراسة:	2.
2	أهداف الدراسة:	3.
2	حدود الدراسة:	4.
3	منهج الدراسة:	5.
4	الفصل الأول	
4	تحليل DUPONT ومراحل تطور مكوناته	
5	تمهيد:	
12	الفصل الثاني	
12	التطبيق العملي لتحليل دوبونت	
13	أولاً: تحديد عينة الدراسة:	
14	ثانياً: إجراء تحليل DUPONT الثنائي لربحية المصارف المدروسة ومناقشة النتائج:	
14	تطور معدل العائد على الأصول:	
19	تطور مؤشر الرافعة المالية:	
20	ثالثاً: إجراء تحليل DUPONT الثلاثي لربحية المصارف المدروسة ومناقشة النتائج:	
20	تطور قياس مؤشر الربحية:	
23	تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية:	
26	تطور مؤشر الرافعة المالية:	
27	رابعاً: إجراء تحليل DUPONT الخماسي لربحية المصارف المدروسة ومناقشة النتائج:	
27	تطور العبء الضريبي:	
27	تطور قياس عبء الفائدة:	
29	تطور هامش الربح قبل الفوائد والضرائب:	
30	تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية:	
31	تطور مؤشر الرافعة المالية:	
31	خامساً: إجراء تحليل DUPONT السداسي لربحية المصارف المدروسة ومناقشة النتائج:	
31	تطور الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد:	
35	تطور نسبة الأصول المدرة للفوائد إلى إجمالي الأصول:	
37	تطور العائد على حقوق الملكية ROE:	
39	سادساً: أساليب تحسين ربحية المصارف عينة الدراسة (المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف فرنسبنك):	...
39	رفع معدل العائد على الأصول:	

41	زيادة الرفعة المالية:
41	زيادة هامش صافي الربح وزيادة معدل دوران الأصول:
41	العبء الضريبي:
41	عبء الفائدة:
42	نسب هامش الربح قبل الفوائد والضرائب:
43	النتيجة:
44	التوصية:

فهرس الجداول

13	Table 1 جدول اختيار العينة "الجدول من إعداد الباحث"
14	Table 2 تطور معدل العائد على الأصول "الجدول من إعداد الباحث"
19	Table 3 تطور مؤشر الرفعة المالية "الجدول من إعداد الباحث"
20	Table 4 تطور قياس مؤشر الربحية "الجدول من إعداد الباحث"
23	Table 5 تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية "الجدول من إعداد الباحث"
27	Table 6 تطور العبء الضريبي "الجدول من إعداد الباحث"
28	Table 7 تطور قياس عبء الفائدة "الجدول من إعداد الباحث"
29	Table 8 تطور هامش الربح قبل الفوائد والضرائب "الجدول من إعداد الباحث"
31	Table 9 تطور الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد "الجدول من إعداد الباحث"
35	Table 10 تطور نسبة الأصول المدرة للفوائد إلى إجمالي الأصول "الجدول من إعداد الباحث"
37	Table 11 تطور العائد على حقوق الملكية "ROE الجدول من إعداد الباحث"

مقدمة:

تقوم المصارف بتقديم الخدمات المصرفية الأساسية المتمثلة بتوفير الحسابات بأنواعها للعملاء الجارية والادخار ولأجل، إضافة لتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية التي تساعد العملاء على تأمين احتياجاتهم الشخصية والتجارية، إضافة إلى القيام بعمليات استثمارية لفائض الأموال لديها بهدف تحقيق وزيادة أرباحها المتمثلة بالعمولات والفوائد والأرباح الاستثمارية. حيث يعتبر تحقيق الأرباح وزيادتها من أهم الأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها.

حيث تسعى المصارف بشكل عام لتحسين ربحيتها بطرق مختلفة بما يحقق الفائدة على المساهمين سواء من خلال تقليل التكاليف المصروفة عبر تحسين كفاءة العمليات باستخدام تكنولوجيا المعلومات وتحسينها أو من خلال زيادة الإيرادات عبر تقديم منتجات وخدمات متنوعة بما يلبي احتياجات العملاء، وهذا ما نجده لدى المصارف السورية الخاصة والتي تعتبر حديثة النشأة مقارنة بالمصارف العامة في سورية حيث تسعى دائماً لتحسين ربحيتها،

ونظراً لذلك جاءت هذه الدراسة لإيجاد الطرق التي تستطيع هذه المصارف من تحسين ربحيتها باستخدام تحليل دوبونت DuPont والذي يعتبر من أدوات التحليل المالي الحديثة الهامة التي تساعد على تحليل الأرباح والخسائر بشكل مفصل من خلال تقسيم الأرباح إلى مكوناتها الرئيسية مما يساعد على تحديد المصادر الرئيسية للإيرادات والتكاليف وتحديد نقاط القوة والضعف وبالتالي تحديد العوامل التي يجب تحسينها.

1. مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في اشتداد المنافسة بين المصارف السورية الخاصة في تقديم الخدمات لزيادة ربحيتها، لذلك توجب عليها الدراسة عن الطرق المناسبة لزيادة ربحيتها.

ونظراً لأهمية تحليل الربحية باستخدام DuPont، تلخصت مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هي العوامل التي تؤثر على ربحية المصرف باستخدام تحليل DuPont

ويؤدي هذا التساؤل إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العناصر التي تؤثر في ربحية المصارف السورية الخاصة باستخدام تحليل DuPont؟

• ما هي الأساليب التي يمكن للمصارف السورية الخاصة اتخاذها لتحسين ربحيتها باستخدام تحليل DuPont؟

2. أهمية الدراسة:

يستمد هذا الدراسة أهميته من خلال مساعدة المصارف في اتباع الأساليب والأدوات اللازمة في تحسين ربحيتها بعد إجراء تحليل للربحية باستخدام تحليل دوبونت DuPont والتأثير على العوامل التي تؤثر على العائد على حقوق الملكية.

3. أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

1. تحديد العناصر التي تؤثر في ربحية المصرف الدولي للتجارة والتمويل (عينة الدراسة) باستخدام تحليل DuPont.

2. تحديد العناصر التي تؤثر في ربحية فرنسبنك (عينة الدراسة) باستخدام تحليل DuPont.

3. طرح الأساليب التي تمكن المصرف الدولي للتجارة والتمويل (عينة الدراسة) من تحسين ربحيته باستخدام تحليل DuPont.

4. طرح الأساليب التي تمكن فرنسبنك (عينة الدراسة) من تحسين ربحيته باستخدام تحليل DuPont.

5. بيان فيما إذا كانت العوامل التي تؤثر في ربحية المصرف الدولي للتجارة والتمويل تختلف عن العوامل التي تؤثر في ربحية فرنسبنك.

4. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في المصرف الدولي للتجارة والتمويل وفرنسبنك.

الحدود الزمانية: تركزت الدراسة في هذا الدراسة على الفترة الممتدة من عام 2019 لغاية عام 2022، حيث تم اختيار الفترة بعد البدء بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 في عام 2018 في المصارف لما للمعيار أثر على ربحية المصارف وبما يساهم في عدم وجود تفاوت بالنتائج بين قبل تطبيق المعيار وبعده.

5. منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض أهمية تحليل DuPont باستخدام مؤشراتته في تحليل البيانات المالية لكل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل وفرنسبنك وطرح أساليب تساعد على تحسين الربحية لكل من المصرفين موضوعي الدراسة.

الفصل الأول

تحليل DuPont ومراحل تطور مكوناته

تمهيد:

تسعى المصارف إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال العائد على حقوق الملكية وذلك انطلاقاً من تمويل استثماراتها من أموال الغير أو من خلال أموالها الخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المخاطر التي يمكن للمصارف أن تواجهها.

وقد جاء تحليل دوبونت DuPont المطور من شركة DuPont الأمريكية وهو ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية ROE وذلك لتقييم أداء المؤسسات المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تهدف إلى تحسين أدائها وزيادة ربحيتها وتحسين قدرتها على المنافسة في السوق.

يعتبر تحليل DuPont أسلوب من أساليب تحليل الأداء المالي لمؤسسة مالية، حيث يستخدم تحليل DuPont لتحليل العوامل التي تؤثر على عائدات المؤسسة المالية من خلال تقسيم العائدات إلى مكونات مختلفة رئيسية يفيد تحليل العائد على حقوق الملكية إلى مكونات وفقاً لتحليل DuPont في تحديد أسباب التغير في معدل العائد على حقوق الملكية عبر الزمن لمؤسسة معينة وأسباب الاختلاف بين معدلات العائد على حقوق الملكية للشركات المختلفة في فترة زمنية معينة.

إن هذا التحليل يساعد الإدارة من استخدام المعلومات الناتجة عن هذا التحليل لتحديد النقاط الواجب التركيز عليها بهدف زيادة معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

وقبل البدء بالدراسة العملية لابد من تحديد تحليل دوبونت DuPont المتبع وفقاً لما جاء في الطبعة الثالثة من كتاب تحليل القوائم المالية الدولية الصادر عن معهد التحليل المالي الأمريكي الصادر في عام 2015¹.

طور المحللون عبر الزمن معدل العائد على حقوق الملكية ROE من خلال تقسيمه إلى عدة نسب رياضية مختلفة، حيث تم التعبير عن معدل العائد على حقوق الملكية ROE من خلال تحليل DuPont بشكل ثنائي وثلاثي وخماسي.

¹ - Robinson, Thomas & Others. International financial statement analysis. 2015. P336

يتم حساب العائد على حقوق الملكية ROE وفقاً للنسبة التالية:

$$ROE = \text{Net Income} / \text{Average Shareholders' Equity}$$

تم التعبير عن ROE بشكل ثنائي في تحليل DuPont وفقاً للمكونين اللذين يؤلفانه كما يلي:

$$ROE = \frac{\text{Net Income}}{\text{Average Total Assets}} \times \frac{\text{Average Total Assets}}{\text{Average Shareholders' Equity}}$$

حيث $\frac{\text{Net Income}}{\text{Average Total Assets}}$ يمكن التعبير عنها بمعدل العائد على الأصول ROA

و $\frac{\text{Average Total Assets}}{\text{Average Shareholders' Equity}}$ يمكن التعبير عنها بالرافعة المالية للمؤسسة Financial Leverage Ratio

وبالتالي تصبح المعادلة ممثلة كما يلي: $ROE = ROA \times \text{Leverage}$ وبالتالي يمكن زيادة العائد على حقوق الملكية من خلال زيادة نسبة العائد على الأصول ROA أو تحسين الرافعة المالية في المؤسسة.

تم تطوير النسبة السابقة لتصبح ناتجة عن ثلاثة مكونات ووفقاً لما جاء في كتاب مبادئ الإدارة المالية الصادر عن الجامعة الافتراضية السورية الصادر في عام 2020 تغطي المكونات الثلاثة لهذا التحليل مجالات الربحية وكفاءة التشغيل والرافعة المالية ويستند هذا التحليل على البيانات المستقاة من قائمتي الدخل والمركز المالي². ويمكن التعبير عنه وفقاً ما يلي:

$$ROE = \frac{\text{Net Income}}{\text{Revenue}} \times \frac{\text{Revenue}}{\text{Average Total Assets}} \times \frac{\text{Average Total Assets}}{\text{Average Shareholders' Equity}}$$

حيث $\frac{\text{Net Income}}{\text{Revenue}}$ يمكن التعبير عنها بهامش صافي الربح

و $\frac{\text{Revenue}}{\text{Average Total Assets}}$ يمكن التعبير عنها بمعدل دوران الأصول

و $\frac{\text{Average Total Assets}}{\text{Average Shareholders' Equity}}$ يمكن التعبير عنها بالرافعة المالية

2 - علي، غنوان، 2020، مبادئ الإدارة المالية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سورية، ص 29

هامش صافي الربح أو الربحية وهو مؤشر يدل على مقدار الربح الذي تجنيه المؤسسة لكل وحدة واحدة من المبيعات.

معدل دوران الأصول وهو مؤشر يدل على الكفاءة أي مقدار الإيرادات التي تحققها المؤسسة لكل وحدة مالية تم تشغيلها من الأصول.

الرافعة المالية وهو مؤشر للملاءة المالية حيث يوضح المبلغ الإجمالي للأصول بالنسبة لوسطي حقوق الملكية للمؤسسة

ولفصل أثر الضرائب والفائدة تم تقسيم معدل العائد على حقوق الملكية إلى خمس مكونات والتي تعتبر من أكثر المكونات استخداماً وفقاً لما جاء في الطبعة العاشرة من كتاب الاستثمارات الصادر في عام 2014³.
حيث تم التعبير عنها وفقاً لما يلي:

$$ROE = \frac{Net\ Income}{EBT} \times \frac{EBT}{EBIT} \times \frac{EBIT}{Revenue} \times \frac{Revenue}{Average\ Total\ Assets} \times \frac{Average\ Total\ Assets}{Average\ Shareholders'\ Equity}$$

حيث $\frac{Net\ Income}{EBT}$ يمثل العبء الضريبي Tax burden ويقيس مدى تأثير الضرائب على العائد على حقوق الملكية

و $\frac{EBT}{EBIT}$ يمثل عبء الفائدة Interest burden ويقيس مدى تأثير الفوائد أي تكاليف الاقتراض على معدل العائد على حقوق الملكية

و $\frac{EBIT}{Revenue}$ يمثل هامش الربح قبل الضرائب والفوائد ويقيس أثر الأرباح التشغيلية قبل الفوائد والضرائب على معدل العائد على حقوق الملكية

و $\frac{Revenue}{Average\ Total\ Assets}$ يمثل معدل دوران الأصول ويقيس مقدار الإيرادات التي تحققها المؤسسة لكل وحدة مالية تم تشغيلها من الأصول

³ - Bodie, Zvi & Others. Investments, 2014, P645

و $\frac{\text{Average Total Assets}}{\text{Average Shareholders' Equity}}$ يمكن التعبير عنها بالرافعة المالية وهو مؤشر للملاءة المالية حيث يوضح المبلغ الإجمالي للأصول بالنسبة لوسطي حقوق الملكية للمؤسسة

وفقاً لما سبق وبالاعتماد على المكونات السابقة المختلفة لمعدل العائد على حقوق الملكية وفقاً لتحليل DuPont نجد أنه يمكن تحديد العوامل التي يمكن التركيز عليها لتحسين عائد المؤسسة المالية لاسيما المصارف من خلال طرح بعض السيناريوهات التي من الممكن أن تزيد من معدل العائد على حقوق الملكية .ROE

فمثلاً وفق التعبير الثنائي لمكونات العائد على حقوق الملكية ROE نجد أنه يمكن رفع ROE من خلال ما يلي:

- رفع معدل العائد على الأصول وذلك مثلاً عبر:
 - الاستخدام الأمثل للأصول عبر توظيف الفائض من الأموال لدى المصارف الأمر الذي يزيد من قيم الفوائد الدائنة التي تحصل عليها المصارف وبالتالي زيادة أرباح المصارف وبالتالي زيادة صافي الربح
 - تنوع الخدمات والمنتجات التي تقدمها المصارف وذلك لجذب فئة أكبر من العملاء عبر طرح تلك المنتجات والخدمات عليهم وبالتالي زيادة الإيرادات.
 - تخفيض المصاريف والتكاليف التي تتكبدها المصارف
 - الدراسة الائتمانية الجيدة للعملاء قبل منحهم التسهيلات الائتمانية ودراسة مخاطر تعثرهم الأمر الذي يخفف من تكوين المخصصات الائتمانية وبالتالي زيادة صافي الربح للمصارف
 - زيادة العوائد على المنتجات والخدمات المقدمة من قبل المصارف والمتمثلة بالفوائد والعمولات مقارنة بتكاليفها.
 - العمل على إدارة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف وبالتالي تخفيض احتمالية الخسائر أو تكوين مخصصات للتخفيف من حدتها.
- زيادة الرافعة المالية للمصارف بحدوث يؤدي لزيادة معدل العائد على حقوق الملكية ROE وذلك مثلاً عبر:

- زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء تؤدي إلى زيادة قيمة إجمالي الأصول نسبةً لمتوسط إجمالي حقوق الملكية وبالتالي زيادة الأرباح المحصلة والمتمثلة بالفوائد أو الأرباح
- زيادة توظيفات المصارف من الفائض من أموالها أو استثمارها باستثمارات مناسبة.

ووفقاً للتعبير الثلاثي لمكونات العائد على حقوق الملكية ROE وفقاً لتحليل DuPont نجد أنه يمكن رفع ROE من خلال ما يلي:

- زيادة نسبة هامش صافي الربح وذلك مثلاً عبر:
 - تخفيض المصاريف والتكاليف التي تتكبدها المصارف
 - الدراسة الائتمانية الجيدة للعملاء قبل منحهم التسهيلات الائتمانية ودراسة مخاطر تعثرهم الأمر الذي يخفف من تكوين المخصصات الائتمانية وبالتالي زيادة صافي الربح للمصارف
 - شراء واستخدام الأصول الملموسة وغير الملموسة الجيدة والتي تتوافق مع أحدث التطورات التكنولوجية وذلك لتخفيف مخاطر الخسارة في حال تعرضها للأعطال أو الاستغناء عنها نتيجة للتطور التكنولوجي
 - استخدام تقنيات حديثة ومتطورة تساعد على تقليل التكاليف والمصاريف وتحسين كفاءة العمليات
 - حسن الإدارة للمخاطر المحتملة والتي يمكن أن تتعرض لها المصارف الأمر الذي يخفف قيمة الخسائر المحتملة جراء تعرضها أو تجنب تكبير مخصصات لمواجهةها.
- زيادة معدل دوران الأصول وذلك مثلاً عبر:
 - الاستخدام الأمثل للأصول عبر توظيف الفائض من الأموال لدى المصارف الأمر الذي يزيد من قيم الفوائد الدائنة التي تحصل عليها المصارف وبالتالي زيادة أرباح المصارف
 - تنويع وتطوير الخدمات والمنتجات التي تقدمها المصارف وذلك لجذب فئة أكبر من العملاء عبر طرح تلك المنتجات والخدمات عليهم وبالتالي زيادة الإيرادات
 - زيادة العوائد على المنتجات والخدمات المقدمة من قبل المصارف للعملاء.
- زيادة الرافعة المالية للمصارف بحذر يؤدي لزيادة معدل العائد على حقوق الملكية ROE وذلك مثلاً عبر:

- زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء تؤدي إلى زيادة قيمة إجمالي الأصول نسبةً لمتوسط إجمالي حقوق الملكية وبالتالي زيادة الأرباح المحصلة والمتمثلة بالفوائد أو الأرباح
- زيادة توظيفات المصارف من الفائض من أموالها أو استثمارها باستثمارات مناسبة.

ووفقاً للتعبير الخماسي لمكونات العائد على حقوق الملكية ROE وفقاً لتحليل DuPont نجد أنه يمكن رفع ROE من خلال ما يلي:

- زيادة نسبة العبء الضريبي Tax burden من خلال مثلاً
 - الاستفادة من الأموال المقترضة في تمويل التسهيلات الائتمانية بدلاً من تمويلها من حقوق الملكية حيث أن قيمة الفوائد المدينة سوف تقلل قيمة الأرباح التشغيلية وبالتالي تخفض الضرائب وبالتالي زيادة نسبة العبء الضريبي
 - الاستفادة من الحسومات الضريبية التي قد تمنحها الدولة في بعض الأحيان.
- زيادة نسبة عبء الفائدة Interest burden من خلال مثلاً
 - السعي لتخفيض تكاليف الاقتراض من الغير ويتم ذلك من خلال تخفيض معدلات الفوائد المقدمة للعملاء
 - تخفيض معدلات الفوائد لتوظيفات أموال المصارف الأخرى في المصرف ذاته
 - تخفيض قيم ودائع العملاء التي يتم منح العملاء فيها معدلات فوائد مرتفعة لاسيما طويلة الأجل
- زيادة هامش الربح قبل الضرائب والفوائد نسبة للعوائد من خلال مثلاً:
 - تخفيض المصاريف والتكاليف التي تتكبدها المصارف
 - تخفيض تكاليف الاقتراض من الغير من خلال تخفيض الفوائد المقدمة للعملاء
 - الاستفادة من الحسومات الضريبية التي قد تمنحها الدولة في بعض الأحيان.
- زيادة معدل دوران الأصول ويتم من خلال ما ذكر في سابقاً في التحليل الثلاثي.
- زيادة الرافعة المالية ويتم أيضاً من خلال ما ذكر سابقاً أيضاً في التحليل الثلاثي.

وبالرغم من أن التحليل الخماسي يعتبر من أكثر التحاليل تفصيلاً إلا أنه يمكن للمحلل أن يزيد في المكونات الخاصة به، وإضافة من الباحث فقد تم إضافة النسب التالية على تحليل DuPont بالشكل الذي تضيف قيمة على التحليل وتساعد إدارة المصرف والمحللين والمهتمين على تقييم الأداء المالي للمصرف:

$$ROE = \frac{Net\ Income}{EBT} \times \frac{EBT}{EBIT} \times \frac{EBIT}{Revenue} \times \frac{Revenue}{Average\ Interest\ Earning\ Assets} \times \frac{Average\ Interest\ Earning\ Assets}{Average\ Total\ Assets} \times \frac{Average\ Total\ Assets}{Average\ Shareholders'\ Equity}$$

حيث تشير هذه النسبة $\frac{Revenue}{Average\ Interest\ Earning\ Assets}$ لمقدار كفاءة المصارف على تحقيق إيرادات من أصولها المدرة للفوائد

وتشير هذه النسبة $\frac{Average\ Interest\ Earning\ Assets}{Average\ Total\ Assets}$ إلى متوسط الأصول المدرة للفوائد مقارنةً بمتوسط إجمالي الأصول

إن توضيح قيمة الأصول المدرة للفوائد في التحليل السابق يعتبر مهم، حيث يمكن المحلل من معرفة مدى مساهمة الأصول المدرة للفوائد في ربحية المصرف.

وبالعودة إلى سيناريوهات زيادة معدل العائد على الاستثمار يمكن زيادة ROE باستخدام التحليل السابق من خلال زيادة النسب المذكورة في التحليل الخماسي إضافة لزيادة النسب الإضافية التي تم تحليلها كما يلي:

- زيادة معدل الإيرادات نسبةً للأصول المدرة للفوائد من خلال على سبيل المثال:
 - زيادة أسعار الفائدة على قروضها أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء
 - تخفيض المصاريف والتكاليف التي تتكبدها المصارف
 - الاستثمار في الأدوات المالية عالية الجودة وذات فوائد عالية
- زيادة نسبة متوسط الأصول المدرة للفوائد مقارنةً بمتوسط إجمالي الأصول يتم من خلال مثلاً:
 - زيادة قيمة الأصول المدرة للفوائد من خلال زيادة منح التسهيلات الائتمانية بحذر وتنويعها.
 - زيادة الاستثمار بأدوات مالية مختلفة وذات عوائد عالية.

الفصل الثاني

التطبيق العملي لتحليل دوبونت

DuPont على المصارف السورية (عينة الدراسة)

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم اتباع الخطوات الآتية:

- 1- إجراء تحليل DuPont الثنائي لربحية المصارف المدروسة ومناقشة النتائج.
- 2- إجراء تحليل DuPont الثلاثي لربحية المصارف المدروسة ومناقشة النتائج.
- 3- إجراء تحليل DuPont الخماسي لربحية المصارف المدروسة ومناقشة النتائج.
- 4- إجراء تحليل DuPont إضافي (السداسي) لربحية المصارف المدروسة ومناقشة النتائج.

أولاً: تحديد عينة الدراسة:

تم اختيار عينة للدراسة من المصارف السورية الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية عبر ترتيبها تنازلياً وفقاً لقيم حقوق الملكية الخاصة بها في عام 2022 "باعتبار حقوق الملكية هي من أساسيات حساب ROE"، حيث تم اختيار المصارف التي تقع وسط البنوك من حيث قيمة حقوق الملكية كما في الجدول التالي:

#	المصرف	حقوق الملكية
1	بنك قطر الوطني - سورية	117,970,497,517
2	بنك بيمو السعودي الفرنسي	162,000,176,304
3	بنك البركة - سورية	800,602,303,246
4	بنك سورية الدولي الإسلامي	506,557,306,210
5	بنك بيبيلوس - سورية	877,255,445,174
6	بنك الائتمان الأهلي	362,145,586,173
7	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	547,152,153,154
8	فرنسبنك - سورية	882,270,152,147
9	البنك العربي - سورية	530,746,793,146
10	بنك سورية والخليج	634,904,999,142
11	بنك الشام	178,398,335,135
12	بنك سورية والمهجر	592,246,049,128
13	بنك الشرق	601,641,977,90
14	بنك الأردن - سورية	644,246,523,76

Table 1 جدول اختيار العينة (الجدول من اعداد الباحث)

بالعودة للبيانات المالية والإفصاحات للمصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف فرنسبنك منذ عام 2019 ولغاية عام 2022 ومن خلال مكونات تحليل DuPont المختلفة وتطبيقها على القوائم المالية للمصرفين نجد ما يلي: " لم نستبعد أرباح القطع النبوي نتيجة تأثيرها على قوائم المركز المالي ككل عبر سنوات الدراسة"

ثانياً: إجراء تحليل DuPont الثنائي لربحية المصارف المدروسة ومناقشة النتائج:

قبل البدء بتحليل DuPont الثنائي لابد من بيان تطور مكوناته ومن ثم تحديد أي العوامل المؤثرة فيه

تطور معدل العائد على الأصول:

المصرف	2019	2020	2021	2022
IBTF	3.67%	16.48%	11.89%	4.69%
FSBS	0.34%	24.61%	14.64%	5.44%

Table 2 تطور معدل العائد على الأصول "الجدول من إعداد الباحث"

من الجدول رقم (1) المذكور أعلاه نجد ارتفاع معدل العائد على الأصول لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل في عام 2020 مقارنة بعام 2019 حيث بلغ في عام 2020 نسبة 16.48% مقارنة بعام 2019 والذي بلغ 3.67%، ومن ثم نلاحظ تراجع معدل العائد على الأصول من عام 2020 ولغاية عام 2022 حيث بلغ في عام 2021 نسبة 11.89% ومن ليصل لنسبة 4.69% في عام 2022.

أما بالنسبة لمصرف فرنسبنك فنجد من الجدول (1) اعلاه ارتفاع معدل العائد على الأصول بشكل كبير في عام 2020 مقارنة بعام 2019 حيث بلغ نسبة 24.61% مقارنة بعام 2019 والتي بلغت 0.34% ليعود ويتراجع معدل العائد على الأصول لدى في عام 2021 ويبلغ نسبة 14.64% ليصل لنسبة 5.44% في عام 2022.

ولدى تحليل أسباب التباين في قيم العائد على الأصول لكل من المصرفين نلاحظ ما يلي:

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

1- نلاحظ زيادة معدل العائد على الأصول بين عامي 2019 و2020 نتيجة لأبرز التغيرات التالية:

- ارتفاع صافي الربح للمصرف في نهاية عام 2020 مقارنةً بعام 2019 حيث بلغ في عام 2019 مبلغ 631,509,141,6 ل.س. في حين بلغ في عام 2020 مبلغ 417,325,996,41 ل.س ويعود سبب ذلك إلى:

- ارتفاع قيمة الفوائد الدائنة المحصلة خلال عام 2020 مقارنةً بالعام 2019 حيث بلغت في عام 2019 مبلغ 543,115,084,6 ل.س في حين بلغت في عام 2020 مبلغ 504,029,648,7 ل.س ويعود سبب لزيادة قيمة الأرصدة لدى المصارف نتيجة قيام المصرف الدولي للتجارة والتمويل بزيادة أرصده الجارية وتحت الطلب في المصارف المحلية والخارجية في عام 2020 حيث بلغت قيمة 707,926,529,37 ل.س مقارنةً في عام 2019 والتي بلغت 730,143,376,9 ل.س، في حين نجد أيضاً أنه قام المصرف بزيادة توظيف الأموال بشكل ودائع لأجل في المصارف المحلية والخارجية حيث بلغت قيمتها في عام 2020 بمبلغ 564,413,084,131 ل.س في حين نجد أن قيمتها كانت في عام 2019 مبلغ 585,799,462,35 ل.س لنجد أن إجمالي الأرصدة لدى المصارف في عام 2020 مبلغ 390,185,543,168 ل.س مقارنةً بعام 2019 مبلغ 563,413,744,44 ل.س، كذلك نجد زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء خلال عام 2020 حيث بلغت إجمالي التسهيلات الائتمانية مبلغ 631,377,188,60 ل.س مقارنةً بعام 2019 والتي بلغت 327,998,055,48 ل.س إلا أن زيادة إجمالي مخصص التسهيلات الائتمانية المتوقعة وزيادة الفوائد المعلقة خلال عام 2020 أدت إلى تقارب قيمة إجمالي التسهيلات بعام 2020 مقارنةً بعام 2019 وهذا ما يؤكد زيادة نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة والتي بلغت 38.87% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنةً بنسبة 22.2% في عام 2019.
- ارتفاع قيمة الإيرادات التشغيلية الأخرى نتيجة وجود إيرادات ناتجة عن عمليات تبادل عملات أجنبية بقيمة 000,982,945,4 ل.س وهي تمثل إيرادات ناجمة عن عمليات تبادل عملات أجنبية من خلال تسليم دينار أردني مباع نقداً مقابل استلام دولار في حساب المصرف لدى مصرف سورية المركزي.
- ظهور أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي غير محققة في بيان الدخل بقيمة 139,531,222,38 ل.س مقارنةً بوجود خسائر ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي غير محققة بقيمة 754,719,50 ل.س.

- نلاحظ أن نسبة ارتفاع متوسط إجمالي الأصول من عام 2019 لعام 2020 نسبته 52% تقريباً في حين أن زيادة صافي الربح من عام 2019 لعام 2020 تبلغ 584%.
- 2- في حين نلاحظ انخفاض معدل العائد على الأصول في عام 2021 نتيجة لأبرز التغيرات التالية:
 - على الرغم من زيادة صافي الربح في عام 2021 مقارنة بعام 2020 بنسبة 34% إلا أنه نجد أن زيادة متوسط إجمالي الأصول في عام 2021 مقارنة بعام 2020 بلغت 86% وهذا ما سبب انخفاض في معدل العائد على الأصول حيث بلغ 11.89% مقارنة بعام 2020 والتي بلغت 16.48% إلا أنه استمر أعلى من العائد على الأصول في عام 2019 والتي بلغت 3.67%.
 - زيادة قيمة المصاريف التشغيلية في البنك يؤدي إلى انخفاض صافي الربح وذلك بسبب:
 - ازدادت نفقات الموظفين بنسبة 102% حيث بلغت قيمة 360,708,133,3 ل.س في حين كانت في عام 2020 قيمة 419,049,553,1 ل.س.
 - كما ازدادت قيمة المخصصات المتنوعة بنسبة 1005% عن عام 2020 حيث بلغت قيمتها في عام 2021 بقيمة 351,511,019,3 ل.س مقارنة بعام 2020 والتي بلغت 250,270,273 ل.س ويعود سبب ذلك لزيادة كل من مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - أرصدة خارج الميزانية - مصارف إضافة لزيادة مخصص المخاطر المحتملة وقد عللت إدارة المصرف زيادة مخصص المخاطر المحتملة بأنه نتيجة للظروف الاقتصادية في عام 2021 وآثار العقوبات الدولية فقد تمت الزيادة المطلوبة.
- زيادة المصاريف التشغيلية الأخرى بنسبة 337% عن عام 2020 كان أبرزها زيادة الرسوم والأعباء الحكومية حيث بلغت في عام 2020 قيمة 193,943,41 ل.س في حين بلغت في عام 2021 قيمة 170,160,320,1 ل.س.
- 3- كما نلاحظ انخفاض معدل العائد على الأصول في عام 2022 نتيجة لأبرز التغيرات التالية:
 - انخفاض صافي الربح في عام 2022 مقارنة بعام 2021 حيث بلغ في عام 2021 قيمة 604,919,368,56 ل.س في حين بلغ في عام 2022 قيمة 370,617,753,29 ل.س وذلك نتيجة:
 - انخفاض قيمة الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم القطع البنوي حيث بلغت في عام 2022 قيمة 645,397,540,22 ل.س في حين بلغت في عام 2021 قيمة 946,929,029,57 ل.س.

- انخفاض صافي الإيرادات الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية حيث بلغت في عام 2022 قيمة 905,239,287 ل.س في حين بلغت ي عام 2021 قيمة 557,316,240,1 ل.س.
- ازدادت نفقات الموظفين بنسبة 61% حيث بلغت قيمة 249,354,058,5 ل.س في حين كانت في عام 2021 قيمة 360,708,133,3 ل.س نتيجة زيادة رواتب الموظفين لتواكب التضخم الحاصل.
- تكوين مصروف خسائر ائتمانية متوقعة بقيمة 676,948,320,2 ل.س مقارنة بعام 2021 حيث تم استرداد مصروف خسائر ائتمانية متوقعة بقيمة 308,429,057,1 ل.س.
- زيادة المصاريف التشغيلية الأخرى بنسبة 130% عن عام 2021 كان أبرزها زيادة منافع (كهرباء ومياه ومحروقات وحراسة) حيث بلغت في عام 2021 قيمة 047,163,889 ل.س في حين بلغت في عام 2022 قيمة 231,330,988,2 ل.س.

فرنسبنك:

1- من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن قيمة العائد على الأصول منخفضة كثيراً وتساوي 0.34% في عام 2019 أي عدم إجراء التوظيف اللازم لأصولها لترتفع في عام 2020 وتصبح 24.61% نتيجة لأبرز التغييرات التالية:

- ارتفاع صافي الربح بين عام 2019 وعام 2020 حيث بلغ في عام 2019 مبلغ 856,759,424 ل.س. في حين بلغ في عام 2020 مبلغ 503,916,840,48 ل.س ويعود سبب ذلك نتيجة:
- ظهور أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنويوي بقيمة 700,436,293,48 ل.س حيث يعود سبب ذلك لزيادة أسعار القطع السائدة بتاريخ بيان الوضع المالي حيث بلغ 256,1 ل.س للدولار الأمريكي كما في 31 كانون الأول لعام 2020 مقابل 436 ل.س للدولار الأمريكي كما في 31 كانون الأول لعام 2019.
- زيادة الأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية حيث بلغت في عام 2020 قيمة 321,857,108,1 ل.س في حين كانت في عام 2019 بقيمة 463,373,352 ل.س.
- زيادة صافي إيرادات الفوائد بنسبة 95% حيث بلغت في عام 2020 قيمة 700,894,529,4 ل.س مقارنة بعام 2019 حيث بلغت 270,756,319,2 ل.س.

- زيادة صافي الدخل من العمولات والرسوم بنسبة 152% حيث بلغت في عام 2020 قيمة 916,533,204,2 ل.س مقارنة بعام 2019 حيث بلغت 979,016,874 ل.س.
- إن نسبة ارتفاع صافي الربح من عام 2019 لغاية عام 2020 بلغت 11398% بظل ظهور ارباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي في حين تمت زيادة متوسط إجمالي الأصول بنسبة 58% حيث نلاحظ مثلاً زيادة قيم النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي في عام 2020 حيث بلغ 497,361,302,90 ل.س كما نلاحظ زيادة الأرصدة لدى المصارف لتبلغ 277,179,867,70 ل.س مما أدى لزيادة العائد على الأصول.
- 2 في حين نلاحظ انخفاض معدل العائد على الأصول في عام 2021 نتيجةً لأبرز التغيرات التالية:
 - على الرغم من زيادة صافي الربح في عام 2021 مقارنة بعام 2020 بنسبة 7.4% إلا أنه نجد أن زيادة متوسط إجمالي الأصول في عام 2021 مقارنة بعام 2020 بلغت 80% وهذا ما سبب انخفاض في معدل العائد على الأصول حيث بلغ 14.64% مقارنة بعام 2020 والتي بلغت 24.61% إلا أنه استمر أعلى من العائد على الأصول في عام 2019 والتي بلغت 0.34%.
 - زيادة قيمة المصاريف التشغيلية في البنك يؤدي إلى انخفاض صافي الربح وذلك بسبب:
 - ازدادت نفقات الموظفين بنسبة 109% حيث بلغت قيمة 438,656,991,5 ل.س في حين كانت في عام 2020 قيمة 817,217,860,2 ل.س.
 - زيادة مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة بنسبة 719% حيث بلغ في عام 2021 قيمة 732,289,455,24 ل.س في حين بلغ في عام 2020 قيمة 103,398,986,2 ل.س ويعود سبب ذلك إلى تكوين مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة لبعض الأرصدة الجديدة لدى المصارف مصنفة بالمرحلة الثالثة بقيمة 660,030,595,19 ل.س إضافةً لتكوين مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة لاستثمارات مالية بالكلفة المطفأة مصنفة بالمرحلة الثالثة أيضاً بقيمة 722,751,365,16 ل.س ومخصص تسهيلات ائتمانية متوقعة مصنفة بالمرحلة الثانية بقيمة 056,632,736,7 ل.س بالوقت الذي تم فيه استرداد مخصص أرصدة لدى المصارف بقيمة 000,319,932,4 ل.س وتم استرداد مخصص استثمارات مالية بالكلفة المطفأة بالمرحلة الثانية بقيمة 738,047,686,8 ل.س واسترداد مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة بقيمة 000,891,560,5 ل.س

- زيادة قيمة المصاريف التشغيلية الأخرى بنسبة 160% عن عام 2020 حيث بلغت في عام 2021 قيمة 191,719,306,2 ل.س مقارنة بعام 2020 والتي بلغت فيه قيمة 513,456,886 ل.س
- 3- كما نلاحظ انخفاض معدل العائد على الأصول في عام 2022 نتيجةً لأبرز التغيرات التالية:
 - انخفاض صافي الربح في عام 2022 مقارنة بعام 2021 إضافة لارتفاع متوسط إجمالي الأصول حيث بلغ صافي الربح في عام 2021 قيمة 797,067,460,52 ل.س في حين بلغ في عام 2022 قيمة 840,329,256,25 ل.س، ويعود سبب الانخفاض إلى:
 - انخفاض قيمة الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم القطع البنوي حيث بلغت في عام 2022 قيمة 000,000,800,62 ل.س في حين بلغت في عام 2021 قيمة 000,000,150,25 ل.س.
 - انخفاض الأرباح التشغيلية ناتجة عن تقييم العملات الأجنبية حيث بلغت في عام 2022 قيمة 180,321,484 ل.س في حين بلغت في عام 2021 قيمة 849,651,123,12 ل.س.
 - ازادت نفقات الموظفين بنسبة 51% حيث بلغت قيمة 392,159,027,9 ل.س في حين كانت في عام 2021 قيمة 438,656,991,5 ل.س
 - زيادة استهلاك الأصول الثابتة الملموسة حيث بلغت 881,776,282 ل.س مقارنة بعام 2021 حيث بلغت قيمة 055,351,182 ل.س.
 - زيادة المصاريف التشغيلية الأخرى بنسبة 39% حيث بلغت في عام 2022 قيمة 945,590,212,3 ل.س في حين بلغت في عام 2021 قيمة 191,719,306,2 ل.س

تطور مؤشر الرافعة المالية:

المصرف	2019	2020	2021	2022
IBTF	7.28	5.42	4.93	4.55
FSBS	6.14	4.41	3.75	3.45

Table 3 تطور مؤشر الرافعة المالية "الجدول من إعداد الباحث"

من خلال الجدول رقم (2) المذكور أعلاه نجد تراجع مؤشر الرافعة المالية لكل من لمصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف فرنسبنك، حيث نجد أنها بلغت في عام 2019 للمصرف الدولي للتجارة والتمويل 7.28 لتتراجع في عام 2020 و 2021 وتصل 4.55 في عام 2022، كما بلغت الرافعة المالية 6.14 لمصرف فرنسبنك في عام 2019 لتتراجع في عام 2020 وعام 2021 لتصل 3.45 عام 2022.

ولدى تحليل أسباب الانخفاض في درجة الرفع المالي لكل من المصرفين نلاحظ ما يلي:

إن زيادة متوسط إجمالي حقوق الملكية كانت تزداد بنسبة أكبر من زيادة متوسط إجمالي الأصول، وقد يدل هذا إلى توجه المصرفان في ظل الظروف الراهنة إلى عدم اعتمادهم بشكل كبير على القروض والمتمثلة بأبرزها "ودائع العملاء وودائع المؤسسات المصرفية" في تمويل استثماراتهم وتوجههم لتمويل استثماراتهم من حقوق ملكيتهم، كما نجد أن كلا المصرفين قد ازدادت حقوق ملكيتهم نتيجة إما زيادة رأس مالها المدفوع والمكتتب به أو من خلال زيادة أرباحها المحققة وغير المحققة بنسب كبيرة نتيجة تغيرات أسعار الصرف في سنوات الدراسة.

ثالثاً: إجراء تحليل DuPont الثلاثي لربحية المصارف المدروسة ومناقشة النتائج:

قبل البدء بتحليل DuPont الثلاثي لأبد من بيان تطور مكوناته ومن ثم تحديد أي العوامل المؤثرة فيه

تطور قياس مؤشر الربحية:

المصرف	2019	2020	2021	2022
IBTF	%51.07	%79.83	%77.31	%61.78
FSBS	%6.51	%81.20	%58.01	%55.86

Table 4 تطور قياس مؤشر الربحية "الجدول من إعداد الباحث"

من خلال الجدول رقم (3) المذكور أعلاه نجد أن مصرف فرنسبنك قد ارتفعت ربحيته خلال عام 2020 مقارنةً بعام 2019 حيث في عام 2020 بلغ %81.20 مقارنةً %6.51 في عام 2019 ومن ثم يتراجع ليصبح %58.01 وفي عام 2022 بلغ %55.86، في حين نجد أيضاً أن مؤشر الربحية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل قد تباينت أيضاً نسبة مؤشر الربحية حيث بلغت في عام 2019 نسبة %51.08 لتزداد في عام 2020 وتصبح %79.83 وفي عام 2021 تراجعت وأصبحت %77.31 وفي عام 2022 بلغت %61.78.

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

1- لدى مراجعة البيانات المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل للوقوف حول أسباب زيادة هامش الربح خلال عام 2021 نجد ما يلي:

- ظهور أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي بعام 2020 حيث بلغ 139,531,222,38 ل.س مقارنةً بوجود خسارة بعام 2019 بلغت قيمتها 754,719,50 ل.س
- ظهور إيرادات تشغيلية أخرى بقيمة 883,175,156,5 ل.س في حين نجد أن قيمتها كانت في عام 2019 مبلغ 927,595,175 ل.س وبالعودة للإفصاحات نجد ظهور قيمة 000,982,945,4 ل.س تمثل إيرادات ناجمة عن تبادل عمليات تبادل عملات أجنبية من خلال تسليم دينار أردني مباع نقداً مقابل استلام دولار في حساب المصرف لدى مصرف سورية المركزي.

2- ولدى الاطلاع على أسباب تراجع هامش الربحية للبنك في عام 2021 نلاحظ ما يلي:

- زيادة الفوائد المدينة في عام 2021 بنسبة 25%، حيث بلغت 426,964,065,4 ل.س.
- زيادة نفقات الموظفين خلال العام بنسبة 100% تقريباً حيث بلغت 360,708,133,3 ل.س في حين كانت في عام 419,049,553,1 ل.س
- زيادة المخصصات المتنوعة في عام 2021 بنسبة 1105% تقريباً، حيث نتيجة للظروف الاقتصادية وآثار العقوبات الدولية ارتأت إدارة المصرف اقتطاع مبلغ 106,940,747,5 ل.س لمواجهة مجموعة من الأحداث التي قد ترتب على المصرف التزامات مستقبلية مقارنة عما كان عليه في عام 2020 حيث بلغ 341,772,757,1 ل.س، إضافة لتكوين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - أرصدة خارج الميزانية - مصارف بقيمة 445,945,051,1 ل.س مقارنة عما كان عليه في عام 2020 حيث بلغ 537,901,339 ل.س.

- زيادة المصاريف التشغيلية الأخرى بنسبة 337%، حيث أن أكثر المصاريف التي واجهت الزيادة في عام 2021 كانت المنافع (كهرباء ومياه ومحروقات وحراسة)، رسوم وأعباء حكومية، إيجارات، نفقات البريد والنقل والسيارات وغيرها من البنود.

3- وبالدراسة عن أسباب تراجع هامش صافي الربح أيضاً خلال عام 2022 نجد ما يلي:

- زيادة المصاريف التشغيلية للبنك بنسبة 27% عما كانت عليه في عام 2021 ويعود ذلك لأسباب متعددة نذكر منها:

- زيادة نفقات الموظفين خلال عام 2022 حيث بلغت قيمة 249,354,058,5 ل.س مقارنة في عام 2021 والتي بلغت قيمة 360,708,133,3 ل.س.
- ظهور مصروف خسائر ائتمانية متوقعة في عام 2022 بقيمة 676,948,320,2 ل.س مقارنة باسترداد مبلغ 308,429,057,1 ل.س.
- زيادة المصاريف التشغيلية الأخرى حيث بلغت في عام 2022 قيمة 788,353,301,6 ل.س مقارنة في عام 2021 حيث بلغت قيمة 186,733,843,4 ل.س. والتي يعود أبرز الزيادات فيها إلى زيادة قيمة المنافع (كهرباء ومياه ومحروقات وحراسة)
- بالتوافق مع زيادة المصاريف التشغيلية نجد زيادة الإيرادات الأمر الذي يقلل نسبة هامش صافي الربح لعام 2022.

مصرف فرنسبنك:

- 1- من خلال الجدول رقم (3) المذكور أعلاه نلاحظ زيادة هامش صافي الربح خلال عام 2020 حيث بلغ 81.21% في حين في عام 2019 بلغ 6.51%، وتعود أبرز الأسباب لما يلي:
 - زيادة الفوائد الدائنة خلال عام 2020 بنسبة 56% تقريباً، مقارنة بزيادة الفوائد المدينة بنسبة 25%.
 - ظهور أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي في عام 2020 بقيمة 700,436,293,48 ل.س مقارنة بعدم وجود هذه الأرباح في عام 2019.
- 2- نلاحظ تراجع هامش صافي الربح خلال عام 2021 ليصبح 58.01% وتعود أبرز الأسباب لما يلي:
 - زيادة المصاريف خلال عام 2021 لاسيما ما يلي:
 - زادت نفقات الموظفين في عام 2021 بنسبة 109% تقريباً حيث بلغت القيمة 438,656,991,5 ل.س مقارنة في عام 2020 والتي بلغت 817,217,860,2 ل.س.
 - زاد مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عام 2021 حيث بلغ قيمة 732,289,455,24 ل.س في حين كان في عام 2020 يبلغ 103,398,986,2 ل.س ويعود سبب ذلك إلى زيادة المخصصات الخاصة بالتصنيفات في المرحلة الثالثة.
 - زادت المصاريف التشغيلية في عام 2021 حيث بلغت 191,719,306,2 ل.س في حين نجد أنها كانت في عام 2020 تبلغ 513,456,886 ل.س وأبرز البنود التي زادت خلال العام هي الحراسة والتنظيف، قرطاسية ومطبوعات، ومصاريف أخرى.

- 3- كما نلاحظ محافظة المصرف على نسبة ثابتة من هامش صافي الربح في عام 2022 بانخفاض طفيف جداً حيث بلغ 55.68% ويعود أبرز الأسباب لما يلي:
- انخفاض إيرادات العمولات والرسوم الدائنة خلال عام 2022 حيث بلغت 357,174,786,1 ل.س مقارنة بعام 2021 والتي بلغت 197,340,076,3 ل.س.
 - تراجع الأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية في عام 2022 حيث بلغت 180,321,484 ل.س في حين كانت في عام 2021 تبلغ 849,651,123,12 ل.س.
 - تراجع الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي في عام 2022 والذي بلغ 000,000,15,25 ل.س مقارنة بعام 2021 والذي بلغ 000,000,800,62 ل.س.
 - زيادة بعض المصاريف في عام 2022 عما كانت عليه في عام 2021 على سبيل المثال زيادة نفقات الموظفين حيث بلغت 392,159,027,9 ل.س مقارنة عما كانت عليه في عام 2021 والتي بلغت 438,656,991,5 ل.س.

تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية:

المصرف	2019	2020	2021	2022
IBTF	70.0	0.21	0.15	80.0
FSBS	0.05	0.30	0.25	0.10

Table 5 تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية "الجدول من إعداد الباحث"

من الجدول رقم (4) المذكور أعلاه نلاحظ زيادة الكفاءة التشغيلية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل عن عام 2019 حيث كانت قيمتها 0.07 لتصبح 0.21 في عام 2020 وتعود لتتراجع في عام 2021 وتصبح 0.15 وفي عام 2022 تصبح 0.08، في حين نجد أن مصرف فرنسبنك قد حقق كفاءة تشغيلية في عام 2019 قيمة 0.05 ويتصاعد في عام 2020 لتبلغ 0.30 وتعود لتتراجع في عام 2021 لتبلغ 0.25 بنسبة أقل من تراجع المصرف الدولي للتجارة والتمويل ولتصبح في عام 2022 قيمة 0.10.

وبالاطلاع على الجدول رقم (4) ومراجعة البيانات المالية لكلا المصرفين يمكن توضيح أسباب تباين قيم الكفاءة التشغيلية لهما.

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

- 1- ارتفاع معدل دوران الأصول للبنك في عام 2020 حيث بلغ 0.21 عما كان عليه في عام 2019 والتي بلغ فيها 0.07 ويعود أبرز أسباب ذلك لما يلي:
- ظهور أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي في عام 2020 بقيمة 139,531,222,38 ل.س مقارنة في العام 2019 والتي أظهرت وجود خسائر في مركز القطع البنوي بقيمة 754,719,50 ل.س
 - زيادة الإيرادات التشغيلية الأخرى في عام 2020 مقارنة بعام 2019 حيث بلغت في عام 2020 قيمة 883,175,156,5 ل.س مقارنة بعام 2019 بقيمة 927,595,175 ل.س
 - إن زيادة الإيرادات خلال العام 2020 تم بنسبة 437% مقارنة بالزيادة التي تمت على متوسط إجمالي الأصول والتي بلغت 52% مما أدى إلى زيادة معدل دوران الأصول خلال العام 2020.
- 2- نلاحظ ظهور انخفاض بمعدل دوران الأصول خلال عام 2021 ويعود لأبرز الأسباب التالية:
- إن زيادة الإيرادات خلال العام 2021 قد تم بنسبة أقل من زيادة متوسط إجمالي الأصول حيث بلغت نسبة زيادة الإيرادات 38% مقارنة بنسبة 86% لارتفاع متوسط إجمالي الأصول حيث نجد ما يلي:
 - زيادة نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 46%.
 - زيادة الأرصدة لدى المصارف بنسبة 85% نتيجة لزيادة قيم الودائع لأجل حيث بلغت 225,903,906,245 ل.س وزيادة الحسابات الجارية تحت الطلب حيث بلغت 368,100,037,66 ل.س
 - زيادة الإيداعات لدى المصارف بنسبة 936% حيث نلاحظ إجراء توظيف للأموال بشكل ودائع لأجل لأكثر من ثلاثة أشهر في المصارف الخارجية بقيمة 834,995,834,40 ل.س مقارنة بعدم إجراء توظيفات لأكثر من ثلاثة أشهر في مصارف خارجية بعام 2020.
 - زيادة الأصول الأخرى بنسبة 282% حيث نلاحظ وجود عقارات آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة بقيمة 016,229,126 ل.س إضافة لظهور قيمة 711,916,871,2 ل.س نتيجة تكليف مؤقت بضرية الرواتب والأجور تم تسجيل جزء منها كمصرف والباقي تم تسجيله في الأصول الأخرى ريثما يتم بيان نتيجة الاعتراض المقدم من الإدارة.
 - زيادة قيمة الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 100% عن عام 2020.

3- انخفاض معدل دوران الأصول في عام 2022 ويعود للأسباب التالية:

- انخفاض الإيرادات في عام 2022 حيث بلغت قيمة 275,450,160,48 ل.س مقارنة بعام 2021 والتي بلغت 107,008,917,72 ل.س مقارنة بوجود زيادة في متوسط إجمالي الأصول بعام 2022 والتي بلغت نسبة 34%، فعلى الرغم من تحقيق زيادة في الفوائد الدائنة والعمولات والرسوم الدائنة إلا أنه انخفضت قيمة صافي الأرباح الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية والأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي حيث بلغت قيمة صافي الأرباح الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية قيمة 905,239,287 ل.س مقارنة بعام 2021 والتي بلغت 557,316,240,1 ل.س كما بلغت الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي 645,397,540,22 ل.س مقارنة بعام 2021 والتي بلغت 946,929,029,57 ل.س.

فرنسبنك:

- 1- ارتفاع معدل دوران الأصول للبنك في عام 2020 حيث بلغ 0.30 عما كان عليه في عام 2019 والتي بلغ فيها 0.05 ويعود أبرز أسباب ذلك لما يلي:
 - إن زيادة الإيرادات خلال العام 2020 تم بنسبة 822% مقارنة بالزيادة التي تمت على متوسط إجمالي الأصول والتي بلغت 58% مما أدى إلى زيادة معدل دوران الأصول خلال العام 2020.
 - زيادة قيمة الفوائد الدائنة خلال عام 2020 حيث بلغت 087,856,273,8 ل.س عما كانت عليه في عام 2019 والتي بلغت 202,353,294,5 ل.س.
 - زيادة قيمة العمولات والرسوم الدائنة في عام 2020 حيث بلغت 533,602,468,2 ل.س مقارنة بعام 2019 حيث بلغت 535,221,875 ل.س أي بزيادة 182%.
 - زيادة الأرباح الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية حيث بلغت 321,857,108,1 ل.س مقارنة بالعام 2019 والتي بلغت 463,373,352 ل.س أي بزيادة 214%.
 - ظهور الأرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي في عام 2020 بقيمة 700,436,293,48 ل.س.
- 2- نلاحظ انخفاض بسيط في معدل دوران الأصول في عام 2021 للمصرف حيث بلغت 0.25 وذلك لأبرز الأسباب التالية:

- إن زيادة الإيرادات خلال العام 2021 تم بنسبة 50% مقارنة بالزيادة التي تمت على متوسط إجمالي الأصول والتي بلغت 81% مما أدى إلى انخفاض معدل دوران الأصول خلال العام 2021 حيث نلاحظ الزيادة البارزة التالية في الأصول:

- زيادة توظيف المصرف للأموال في المصارف الخارجية والمحلية والتي بلغت قيمة 678,301,685,92 ل.س مقارنة بعام 2020 والتي بلغت 016,779,326,34 ل.س
- زيادة أرصدة الحسابات الجارية تحت الطلب لدى مصرف سورية المركزي ولدى مصارف محلية وخارجية والتي بلغت قيمة 653,478,448,182 ل.س مقارنة بالعام 2020 والتي بلغت 706,593,471,95 ل.س
- زيادة الأصول الأخرى بنسبة 65% خلال عام 2021 حيث بلغت قيمة 886,299,910,2 ل.س عما كانت عليه في عام 2020 بقيمة 026,979,759,1 ل.س، حيث بلغت الفوائد والإيرادات المحققة وغير المقبوضة من الأصول المالية بالكلفة المطفأة قيمة 414,890,754 ل.س
- زيادة الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 98% حيث بلغت في عام 2021 قيمة 988,715,898,16 ل.س

3- نلاحظ انخفاض العائد على الأصول في عام 2022 ليصبح 0.10 ويعود سبب ذلك:

- انخفاض الإيرادات في عام 2022 حيث بلغت قيمة 716,064,814,42 ل.س مقارنة بعام 2021 والتي بلغت 382,401,423,90 ل.س مقارنة بوجود زيادة في متوسط إجمالي الأصول بعام 2022 والتي بلغت نسبة 30%، فعلى الرغم من تحقيق زيادة في الفوائد الدائنة إلا أنه انخفضت قيمة العمولات والرسوم الدائنة إضافة لانخفاض صافي الأرباح الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية والأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي حيث بلغت قيمة صافي الأرباح الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية قيمة 180,321,484 ل.س مقارنة بعام 2021 والتي بلغت 849,651,123,12 ل.س كما بلغت الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي 000,000,150,25 ل.س مقارنة بعام 2021 والتي بلغت 000,000,800,62 ل.س.

تطور مؤشر الرافعة المالية:

وفقاً لما ذكر أعلاه نلاحظ أن قيم الرافعة المالية لم تختلف في التعبير الثلاثي عما ذكر في التعبير الثنائي.

رابعاً: إجراء تحليل DuPont الخماسي لربحية المصارف المدروسة ومناقشة النتائج:

قبل البدء بتحليل DuPont الخماسي لابد من بيان تطور مكوناته ومن ثم تحديد أي العوامل المؤثرة فيه

تطور العبء الضريبي:

المصرف	2019	2020	2021	2022
IBTF	0.96	0.98	0.98	0.98
FSBS	0.64	1.00	0.99	0.98

Table 6 تطور العبء الضريبي "الجدول من إعداد الباحث"

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) المذكور أعلاه أن تأثير الضرائب على ربح كل من المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف فرنسبنك تأثير ضعيف لاسيما في عامي 2021 و2022، في حين نجد أن تأثيره كان واضحاً للمصرف الدولي للتجارة والتمويل في عام 2020.

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (5) المذكور أعلاه نلاحظ أن درجة العبء الضريبي ثابتة تقريباً لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل وهذا يعود إلى ثبات نسب الضرائب المعتمدة من قبل الجهات الفارضة للضرائب.

مصرف فرنسبنك:

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (5) المذكور أعلاه نلاحظ درجة العبء الضريبي ثابتة تقريباً لدى مصرف فرنسبنك خلال الأعوام 2020، 2021 و2022، إلا أننا نلاحظ أن العبء الضريبي للمصرف في عام 2019 كان يبلغ 0.64 أي أقل من باقي السنوات ويعود سبب ذلك نتيجة إطفاء الأصول الضريبية المؤجلة عن سنوات سابقة.

تطور قياس عبء الفائدة:

المصرف	2019	2020	2021	2022
IBTF	0.68	0.93	0.93	0.90

0.80	0.92	0.93	0.18	FSBS
------	------	------	------	------

Table 7 تطور قياس عبء الفائدة "الجدول من إعداد الباحث"

من خلال الجدول رقم (6) المذكور أعلاه نلاحظ أن عبء الفائدة التي يتحملها كلاً من المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف فرنسبنك له تأثير ضعيف جداً لاسيما على العائد على حقوق الملكية وذلك خلال السنوات من عام 2020 ولغاية عام 2022، في حين نجد أن عبء الفائدة لمصرف فرنسبنك في عام 2019 كان 0.18 في حين كان عبء الفائدة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل في عام 2019 يبلغ 0.68.

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

من خلال الجدول رقم (6) المذكور أعلاه نلاحظ أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل يحافظ بنسبة جيدة على قيمة عبء الفائدة خلال الأعوام التي تلي عام 2019 في حين نلاحظ أنه في عام 2019 كان عبء الفائدة أقل من الأعوام اللاحقة وبالعودة لقائمة الدخل نلاحظ أن نسبة الفائدة المدينة في عام 2019 مقارنة بالإيرادات كانت كبيرة مقارنةً بالأعوام اللاحقة أيضاً حيث بلغت النسبة مقارنةً بالإيرادات قبل الفوائد والضرائب قيمة 32%، كما نلاحظ أنه حافظ المصرف إلى حد كبير على قيمة الفائدة المدينة حيث بلغت في عام 2019 قيمة 540,961,012,3 ل.س وفي عام 2020 قيمة 038,237,251,3 ل.س وفي عام 2021 بلغت 426,964,065,4 ل.س وأخيراً بلغت في عام 2022 قيمة 686,730,403,3 ل.س.

فرنسبنك:

لدى الاطلاع على الجدول رقم (6) المذكور أعلاه نلاحظ أن أقل قيمة لعبء الفائدة بلغت في عام 2019 حيث بلغت 0.18 في حين تعود لترتفع في الأعوام اللاحقة لتصل في عام 2020 قيمة 0.93 وفي عام 2021 بلغت 0.92 وفي عام 2022 بلغت 0.80، إن السبب في انخفاض قيمة عبء الفائدة في عام 2019 يعود إلى أن نسبة الفائدة المدفوعة خلال العام بلغت 81% تقريباً بالمقارنة مع صافي الربح قبل الفوائد والضرائب في حين بلغت النسبة نسبتها في عام 2020 قيمة 7% وفي عام 2021 قيمة 7.7% وأخيراً بلغت في عام 2022 قيمة 20% الأمر الذي أدى انخفاضها بشكل ضئيل في عام 2022، مع العلم أن قيمة الفوائد المدينة عبر أعوام الدراسة كانت متصاعدة إلا أن زيادة الأرباح ساعد على الاحتفاظ بالنسبة.

تطور هامش الربح قبل الفوائد والضرائب:

المصرف	2019	2020	2021	2022
IBTF	%78.14	%87.96	%84.44	%70.19
FSBS	%55.81	%87.72	%63.27	%71.28

Table 8 تطور هامش الربح قبل الفوائد والضرائب "الجدول من إعداد الباحث"

من خلال الجدول رقم (7) المذكور أعلاه نلاحظ تباين النسبة بالنسبة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل حيث بلغت في عام 2019 نسبة %78.14 لترتفع وتصبح في عام 2020 نسبة %87.96 لتعود وتراجع بشكل طفيف في عام 2021 لتبلغ %84.44 وتراجع في عام 2022 لتصبح %70.19، في حين نجد أن مصرف فرنسبنك قد حقق هامش الربح قبل الفوائد والضرائب بنسبة %55.81 لترتفع وتصبح في عام 2020 نسبة %87.72 ثم لتتخفض في عام 2021 لتصبح %63.27 وتعود وترتفع في عام 2022 لتصبح %71.28.

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

- 1- بالعودة للقوائم المالية للمصرف لمعرفة أسباب انخفاض النسبة في عام 2019 نجد أبرز الأسباب ما يلي:
 - نسبة الفوائد المدينة كبيرة مقارنة بالإيرادات حيث تبلغ %25 من الإيرادات في عام 2019.
 - ارتفاع المصاريف التشغيلية لاسيما نفقات الموظفين والمصاريف التشغيلية الأخرى حيث بلغت نسبة إجمالي المصاريف التشغيلية %22 من الإيرادات في عام 2019.
- 2- كما نلاحظ ارتفاع هامش الربح قبل الفوائد والضرائب للمصرف في عام 2020 وتعود أبرز الأسباب لما يلي:
 - ارتفاع نسبة الربح قبل الفوائد والضرائب بنسبة أعلى من ارتفاع الإيرادات بين عامي 2019 و2020 حيث بلغت نسبة ارتفاع هامش الربح قبل الفوائد والضرائب في عام 2020 نسبة %392 في حين نجد نسبة ارتفاع الإيرادات في عام 2020 بلغت %337.
- 3- نلاحظ انخفاض هامش الربح قبل الفوائد والضرائب في عام 2021 بشكل طفيف حيث نجد ارتفاع هامش الربح قبل الفوائد والضرائب بنسبة %33 تقريباً في حين نجد أن ارتفاع الإيرادات تم بنسبة %39 تقريباً الأمر الذي أثر على النسبة بالانخفاض الطفيف.

4- نلاحظ انخفاض النسبة في عام 2022 لتبلغ 70.19% ويعود سبب ذلك نتيجة انخفاض الربح قبل الفوائد والضرائب بنسبة 45% أعلى من نسبة انخفاض الإيرادات والتي بلغت نسبة الانخفاض 34% الأمر الذي أدى إلى انخفاض النسبة ويعود سبب ذلك نتيجة انخفاض الإيرادات خلال العام 2022 عن عام 2021 مقابل زيادة المصاريف التشغيلية بنفس الوقت.

فرنسينك:

1- بالعودة للقوائم المالية للمصرف في عام 2019 نجد أبرز أسباب انخفاض النسبة ما يلي:

- ارتفاع قيمة الفوائد المدينة في عام 2019 حيث بلغت 932,596,974,2 ل.س مقارنة بالإيرادات 499,434,520,6 ل.س أي نسبة 46% تقريباً من الإيرادات.
- ارتفاع قيمة المصاريف التشغيلية في عام 2019 حيث بلغت 519,261,880,2 ل.س مقارنة بالإيرادات 499,434,520,6 ل.س أي نسبة 44% تقريباً من الإيرادات.

2- كما نلاحظ ارتفاع النسبة في عام 2020 ويعود أبرز الأسباب لما يلي:

- ارتفاع نسبة هامش الربح قبل الفوائد والضرائب بنسبة 1350% مقارنة بزيادة الإيرادات بنسبة 822% أدى إلى زيادة النسبة خلال عام 2020 حيث زادت الإيرادات مع زيادات طفيفة بالمصاريف خلال العام.

3- نلاحظ انخفاض النسبة في عام 2021 وتعود أبرز الأسباب إلى:

- إن نسبة زيادة هامش الربح قبل الفوائد والضرائب بلغت 8% مقارنة بزيادة الإيرادات بنفس العام والتي بلغت 50% الأمر الذي أدى لانخفاض النسبة.
- زيادة المصاريف التشغيلية في عام 2021 بلغت 364% مقارنة بعام 2020.

4- نلاحظ ارتفاع النسبة في عام 2022 نتيجة لأبرز الأسباب:

- انخفاض المصاريف التشغيلية في عام 2022 بنسبة 31%.
- انخفاض هامش الربح قبل الفوائد والضرائب كان بنسبة 44% مقارنة بانخفاض الإيرادات لنفس العام والتي بلغت نسبة 50%.

تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية:

وكما حللنا المؤشر في تحليل DuPont الثلاثي نجد قيمه ثابتة في التعبير الخماسي أيضاً.

تطور مؤشر الرافعة المالية:

وفقاً لما ذكر أعلاه نلاحظ أن قيم الرافعة المالية لم تختلف في التحليل الخماسي عما ذكر في التحليل الثنائي والثلاثي.

خامساً: إجراء تحليل DuPont السداسي لربحية المصارف المدروسة ومناقشة النتائج:

وبالعودة إلى الإضافة المقدمة من قبل الباحث على مكونات تحليل DuPont وتطبيقه على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة وبالتركيز على الإضافات فقط كون مكونات التحليل السداسي هي نفسها مكونات التحليل الخماسي نجد ما يلي:

تطور الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد:

المصرف	2019	2020	2021	2022
IBTF	0.12	0.36	0.26	0.12
FSBS	0.11	0.68	0.70	0.27

Table 9 تطور الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد "الجدول من إعداد الباحث"

بالاطلاع على الجدول رقم (8) المذكور أعلاه نلاحظ أن الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد هي أعلى في مصرف فرنسبنك مقارنة بالمصرف الدولي للتجارة والتمويل، حيث نلاحظ أن مصرف فرنسبنك قد ارتفعت النسبة في عام 2020 بشكل كبير حيث بلغت 0.68 مقارنةً بالعام 2019 والتي بلغت 0.11 لتعود وترتفع بشكل بسيط في عام 2021 وتبلغ 0.70 وأخيراً تعود بالانخفاض في عام 2022 لتبلغ 0.12 في حين نلاحظ زيادة الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد في المصرف الدولي للتجارة والتمويل في عام 2020 حيث بلغت 0.36 مقارنةً بعام 2019 والتي بلغت 0.12 لتعود وتراجع في عام 2021 حيث بلغت 0.26 لتعود بالانخفاض في عام 2022 بالغة 0.12.

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

1- تعود أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد في عام 2020 مقارنة إلى عام 2019 إلى ما يلي:

- ارتفاع الإيرادات للمصرف في عام 2020 بنسبة 337 تقريباً مقارنة بعام 2019 في حين نجد أن ارتفاع متوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد بنسبة 47% تقريباً، ويعود سبب ارتفاع الإيرادات في عام 2020 إلى أبرز ما يلي:

- ارتفاع قيمة الفوائد الدائنة في عام 2020 بنسبة 25% مقارنة بالعام 2019 حيث بلغت الفوائد الدائنة في عام 2020 قيمة 504,029,648,7 ل.س مقارنةً بعام 2019 والتي بلغت 543,115,084,6 ل.س

- ظهور أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي في عام 2020 بقيمة 139,531,222,38 ل.س مقارنة بوجود خسارة غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي بقيمة 754,719,50 ل.س

- زيادة الإيرادات التشغيلية الأخرى بنسبة 284% في عام 2020 مقارنة بالعام 2019 حيث بلغت قيمة الإيرادات التشغيلية في عام 2020 مبلغ 883,175,156,5 ل.س مقارنة بقيمتها في عام 2019 والتي بلغت 927,595,175 ل.س ويعود أبرز سبب لذلك إلى زيادة إيرادات عمليات تبادل العملات الأجنبية والتي بلغت قيمتها 000,982,945,4 ل.س

2- نلاحظ انخفاض الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد في عام 2021 حيث بلغت 0.26 وتعود أبرز الأسباب لما يلي:

- ارتفاع الإيرادات في عام 2021 بنسبة 39% مقارنة بعام 2020 في حين نجد أن ارتفاع متوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد كان في عام 2021 بنسبة 92% تقريباً الأمر الذي أدى لانخفاض الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد ويعود أبرز أسباب ارتفاع الأصول المدرة للفوائد في عام 2021 إلى ما يلي:

- ارتفاع قيمة الأرصدة لدى المصارف في عام 2021 بنسبة 82% حيث بلغت 088,257,328,260 ل.س مقارنة بعام 2020 والتي بلغت قيمة 448,590,029,143 ل.س.

- ارتفاع قيمة الإيداعات لدى المصارف بنسبة 936% حيث تم توظيف ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر) وكان رصيدها في نهاية العام 2021 بقيمة 228,762,879,54 ل.س مقارنة بعام 2020 حيث بلغت 933,683,295,5 ل.س

- ارتفاع رصيد صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 63% حيث بلغت في عام 2021 قيمة 068,076,818,56 ل.س مقارنة بعام 2020 والتي بلغت 158,820,835,34 ل.س
- 3- نلاحظ عودة انخفاض الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد في عام 2022 حيث بلغت 0.12 ويعود سبب ذلك إلى:
 - انخفاض الإيرادات في عام 2022 بنسبة 34% مقابل ارتفاع متوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد بنسبة 40% وتعود أبرز الأسباب لما يلي:
 - انخفاض صافي الأرباح الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية 77% حيث بلغت في عام 2022 قيمة 905,239,287 ل.س مقارنة بعام 2021 والتي بلغت قيمة 557,316,240,1 ل.س
 - انخفاض الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي بنسبة 60% حيث بلغت في عام 2022 قيمة 645,397,540,22 ل.س مقارنة بعام 2021 والتي بلغت قيمة 946,929,029,57 ل.س
 - ارتفاع رصيد الإيداعات لدى المصارف من خلال ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر) بنسبة 266% تقريباً حيث بلغت 316,401,819,200 ل.س مقارنة في عام 2021 والتي بلغت 228,762,879,54 ل.س، حيث لوحظ قيمة توظيف الودائع لأجل في المصارف الخارجية بنسبة ملحوظة مقارنة بعام 2021.
 - ارتفاع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعام 2022 بنسبة 35% تقريباً حيث بلغت 039,468,586,76 ل.س في حين بلغت في عام 2021 قيمة 068,076,818,56 ل.س

فرنسبنك:

- 1- نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) المذكور أعلاه ارتفاع الكفاءة التشغيلية للمصرف في عام 2020 مقارنة بعام 2019 وتعود أبرز الأسباب لما يلي:
 - ارتفاع الإيرادات في عام 2020 بنسبة 822% مقارنة بعام 2019، في حين نجد ارتفاعاً لمتوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد بنسبة 44%، ويعود سبب ارتفاع الإيرادات في عام 2020 لأبرز الأسباب التالية:
 - ظهور أرباح تقييم مركز القطع البنوي في عام 2020 بقيمة 700,436,293,48 ل.س

- ارتفاع الإيرادات التشغيلية الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية بنسبة 215% تقريباً حيث بلغت في عام 2020 قيمة 1,108,857,321 ل.س في حين نجد أنها كانت في عام 2019 بقيمة 463,373,352 ل.س
- ارتفاع العمولات والرسوم الدائنة في عام 2020 بنسبة 182% حيث بلغت في عام 2020 قيمة 2,533,602,468 ل.س في حين كانت بعام 2019 تبلغ 535,221,875 ل.س
- ارتفاع قيمة الفوائد الدائنة في عام 2020 بنسبة 56% حيث بلغت قيمتها 8,087,856,273 ل.س في حين كانت في عام 2019 تبلغ 5,202,353,294 ل.س
- 2- وفي عام 2021 نلاحظ استمرار ارتفاع مؤشر الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد ولكن بشكل طفيف حيث بلغت 0.70، وتعود أبرز الأسباب لما يلي:
 - ارتفاع الإيرادات في عام 2020 بنسبة 50% مقارنةً بعام 2019، في حين نجد ارتفاعاً لمتوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد بنسبة 47%
 - 3- نلاحظ تراجع الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد في عام 2022 بشكل ملحوظ حيث بلغت 0.27، وتعود أبرز الأسباب لما يلي:
 - انخفاض الإيرادات في عام 2022 بنسبة 50% بالمقارنة مع عام 2021، في حين نجد ارتفاع متوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد بنسبة 30%، ويعود سبب انخفاض الإيرادات في عام 2020 نتيجة لأبرز الأسباب التالية:
 - انخفاض العمولات والرسوم الدائنة في عام 2022 حيث بلغت 1,357,174,786 ل.س في حين كانت في عام 2021 تبلغ 3,197,340,076 ل.س أي بنسبة 42% تقريباً.
 - انخفاض الأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية ففي عام 2022 بنسبة 96% حيث بلغت 180,321,484 ل.س في حين كانت تبلغ في عام 2021 قيمة 12,849,651,123 ل.س
 - انخفاض الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي في عام 2022 بنسبة 60% حيث بلغت قيمة 25,000,000,150 ل.س في حين نجد أنها كانت تبلغ في عام 2021 قيمة 62,000,000,800 ل.س
 - ارتفاع متوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد في عام 2022 نتيجة لأبرز الأسباب التالية:

- ارتفاع نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي في عام 2022، حيث نلاحظ إجراء توظيف ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل) بلغ رصيدها قيمة 706,044,936,13 ل.س مقارنةً بعام 2021 حيث بلغت قيمتها 687,829,953,10 ل.س
- ارتفاع الإيداعات لدى المصارف نتيجة لتوظيف ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر) بنسبة 245% حيث بلغ رصيدها في عام 2022 قيمة 433,235,989,6 ل.س في حين كانت تبلغ في عام 2021 قيمة 581,725,024,2 ل.س
- ارتفاع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 45% حيث بلغت في عام 2022 قيمة 790,608,851,55 ل.س في حين كانت تبلغ في عام 2021 قيمة 536,975,020,81 ل.س
- ارتفاع رصيد الأصول المالية بالكلفة المطفأة في عام 2022 بنسبة 21% حيث بلغت قيمتها 370,133,256,56 ل.س في حين نجد أن قيمتها في عام 2021 بلغت 278,248,434,46 ل.س

تطور نسبة الأصول المدرة للفوائد إلى إجمالي الأصول:

المصرف	2019	2020	2021	2022
IBTF	59%	57%	59%	61%
FSBS	49%	44%	36%	36%

Table 10 تطور نسبة الأصول المدرة للفوائد إلى إجمالي الأصول "الجدول من إعداد الباحث"

من خلال الجدول رقم (9) المذكور أعلاه نلاحظ محافظة المصرف الدولي للتجارة والتمويل على نسبة ثابتة تقريباً من نسبة متوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد إلى متوسط إجمالي الأصول خلال أعوام الدراسة، في حين نجد تراجع النسبة في مصرف فرنسبنك خلال الأعوام الأولى (2019 و 2020 و 2021) وثباتها في عام 2022.

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (9) المذكور أعلاه نلاحظ ثبات النسبة إلى حد كبير في المصرف الدولي للتجارة والتمويل وهذا ما يدل على ثبات سياسة المصرف لجهة الاحتفاظ بنسبة ثابتة من الأصول المدرة للفوائد والتنوع الدوري لمكوناتها ليتلاءم مع توجهات المصرف.

مصرف فرنسبنك:

1- من خلال الجدول رقم (9) السابق نلاحظ انخفاض نسبة متوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد إلى متوسط إجمالي الأصول في عام 2020 وذلك لأبرز الأسباب التالية:

- نلاحظ أن نسبة ارتفاع متوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد تبلغ تقريباً 66% في حين نجد أن نسبة ارتفاع إجمالي الأصول تساوي تقريباً 131% ويعود سبب ارتفاع إجمالي الأصول إلى أبرز ما يلي:
 - ارتفاع قيمة الأصول الثابتة الملموسة في عام 2020 بنسبة 71% تقريباً حيث بلغت قيمتها 893,499,912,7 ل.س مقارنة بعام 2019 والتي بلغت قيمتها 765,053,558,13 ل.س
 - ارتفاع الأصول الأخرى بنسبة 25% حيث بلغت في عام 2020 قيمة 026,979,759,1 ل.س في حين كانت تبلغ في عام 2019 قيمة 651,664,407,1 ل.س
 - ارتفاع رصيد الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 177% تقريباً حيث بلغت في عام 2020 قيمة 869,278,544,8 ل.س في حين نجد أن قيمتها كانت في عام 2019 تبلغ 903,948,089,3 ل.س
- عدم وجود إيداعات لدى المصارف بتاريخ 2020/12/31.

2- من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ انخفاض نسبة متوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد إلى متوسط إجمالي الأصول في عام 2021 وذلك لأبرز الأسباب التالية:

- على الرغم من ارتفاع متوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد في عام 2021 بنسبة 47% إلا أن ارتفاع متوسط إجمالي الأصول كان بنسبة أكبر حيث بلغت النسبة 81% تقريباً الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة متوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد إلى متوسط إجمالي الأصول ويعود أبرز الأسباب لما يلي:

- ارتفاع الأصول الثابتة الملموسة بنسبة 26% في عام 2021 عما كانت عليه في عام 2020 حيث بلغت في عام 2021 قيمة 317,494,149,17 ل.س مقارنة بعام 2020 والتي بلغت 765,053,558,13 ل.س.
- ارتفاع الأصول الأخرى في عام 2021 بنسبة 65% حيث بلغت في عام 2021 قيمة 886,299,910,2 ل.س في حين كانت تبلغ 026,979,759,1 ل.س.
- ارتفاع الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 98% في عام 2021 حيث بلغت قيمة 988,715,898,16 ل.س في حين كانت في عام 2020 تبلغ 869,278,544,8 ل.س.

3- من خلال الجدول رقم (9) المذكور أعلاه نلاحظ ثبات نسبة متوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد إلى متوسط إجمالي الأصول في عام 2022 وذلك بسبب تقارب نسبة ازدياد متوسط إجمالي الأصول المدرة للفوائد في عام 2022 حيث بلغت 30% في حين نجد أن نسبة ازدياد متوسط إجمالي الأصول في عام 2022 تبلغ 29.6%.

تطور العائد على حقوق الملكية ROE:

ومن خلال مختلف التحاليل (الثنائي، الثلاثي، الخماسي، السداسي) تظهر قيم العائد على حقوق الملكية كما في الجدول التالي:

المصرف	2019	2020	2021	2022
IBTF	26.71%	89.24%	58.58%	21.36%
FSBS	2.08%	108.50%	54.84%	18.77%

Table 11 تطور العائد على حقوق الملكية " ROE الجدول من إعداد الباحث "

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ ارتفاع نسبة العائد على الأصول لدى المصرف بشكل كبير في عام 2020 لتبلغ 89.24% بعد ما كانت تبلغ 26.71% في عام 2019، في حين نجد تراجع العائد على الأصول في عام 2021 حيث بلغ نسبة 58.58% ليعود ويتراجع في عام 2022 ويبلغ أدنى مستوى له بنسبة 21.36%.

فرنسبنك:

ومن خلال الجدول رقم (10) المذكور أعلاه نلاحظ ارتفاع نسبة العائد على الأصول بشكل كبير جداً لدى مصرف فرنسبنك في عام 2020 ليبلغ 108.50% بعد أن كان يبلغ في عام 2020 2.08%، وفي عام 2021 نجد انخفاض العائد على الأصول ليبلغ 54.84% ليعود ويتراجع في عام 2022 ليبلغ نسبة 18.77%.

وبالمقارنة بين نتائج المصرفين من خلال تحاليل DuPont المختلفة (وفقاً للجدول السابقة والمعدة من قبل الباحث) يمكن ملاحظة ما يلي:

- إن معدل العائد على الأصول لمصرف فرنسبنك خلال أعوام 2020، 2021 و2022 أعلى من معدل العائد على الأصول بالنسبة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل خلال نفس السنوات وهذا يدل على تحقيق مصرف فرنسبنك أرباح صافية عالية نسبةً لأصوله مقارنةً بالمصرف الدولي للتجارة والتمويل
- على الرغم من أن مؤشر الربحية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل أعلى من مؤشر الربحية لمصرف فرنسبنك إلا أن الكفاءة التشغيلية (معدل دوران إجمالي الأصول) لمصرف فرنسبنك أعلى من الكفاءة التشغيلية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل وهذا يدل على قدرة مصرف فرنسبنك على إدارة أصوله وتحقيق أرباح أعلى من قدرة المصرف الدولي للتجارة والتمويل على إدارة أصوله
- إن كلا المصرفين لهما نفس تأثير الضرائب على العائد على حقوق الملكية كون المصرفين يخضعون لنفس قانون الضرائب
- إن تكاليف الاقتراض (عبء الفائدة) لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل عبر سنوات الدراسة لاسيما عام 2019 و2022 مقارنةً بتكاليف الاقتراض لدى مصرف فرنسبنك كانت أعلى من مصرف فرنسبنك وهذا ما يؤثر على ربحية المصرف الدولي للتجارة والتمويل والكفاءة التشغيلية له مقارنةً بمصرف فرنسبنك
- إن مصرف فرنسبنك لديه كفاءة تشغيلية للأصول المدرة للفوائد أعلى من الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل عبر سنوات الدراسة، علماً أن نسبة متوسط الأصول المدرة للفوائد إلى متوسط إجمالي الأصول لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل هي أعلى من مصرف فرنسبنك وهذا قد يدل بشكل عام حصول مصرف فرنسبنك لمعدلات فوائد عالية عند توظيفه للودائع مقارنةً بالمصرف الدولي للتجارة والتمويل.

- نلاحظ أن درجة الرفع المالي لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل هي أعلى من درجة الرفع المالي لمصرف فرنسبنك وهذا قد يدل على اعتماد مصرف فرنسبنك على حقوق الملكية في توظيف أمواله مقارنةً باعتماد المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

سادساً: أساليب تحسين ربحية المصارف عينة الدراسة (المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف فرنسبنك):

من خلال الاطلاع على مكونات تحليل DuPont باستخدام كل من التحليل الثنائي والثلاثي والخماسي والسداسي نجد أنه بإمكاننا استخدام بعض الأساليب التي تساعد الإدارة في تحسين ربحية المصرفين والتي تم التوصل إليها خلال الاطلاع على القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف فرنسبنك وتحديد البنود التي يمكن تحسين ربحيتها وبالمقارنة مع تحليل DuPont باختلافه نجد أبرز أساليب التحسينات تكمن في:

رفع معدل العائد على الأصول:

يتم رفع العائد على الأصول لرفع العائد على حقوق الملكية للمصرفين من خلال:

1- الاستخدام الأمثل للأصول عبر توظيف الفائض من الأموال لتحقيق قيم فوائد دائنة أعلى مع احتفاظ المصرف بنسبة السيولة اللازمة من خلال:

- لدى الاطلاع على القوائم المالية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل نلاحظ احتفاظ المصرف بأرصدة من الحسابات الجارية تحت الطلب لدى مصرف سورية المركزي والتي تتراوح نسبتها من إجمالي الأصول خلال أعوام الدراسة بين 23% إلى 29% تقريباً حيث يمكن تخفيض هذه النسبة مع الاحتفاظ طبعاً بنسبة السيولة اللازمة وتوظيفها كودائع لأجل الأمر الذي يزيد من قيمة الفوائد الدائنة وبالتالي زيادة صافي الربح للمصرف، في حين نجد أن مصرف فرنسبنك احتفظ بأرصدة من الحسابات الجارية تحت الطلب لدى مصرف سورية المركزي تتراوح نسبتها من إجمالي الأصول خلال أعوام الدراسة بين 12% إلى 24%، حيث يمكن لمصرف فرنسبنك تخفيض النسب العليا منها وتوظيفها كودائع لأجل لزيادة صافي ربح المصرف أيضاً.

- إمكانية زيادة منح التسهيلات الائتمانية لعملاء المصرفين وبالتالي زيادة الفوائد الدائنة وتحقيق صافي ربح أعلى حيث نلاحظ انخفاض نسبة منح التسهيلات الائتمانية خلال أعوام الدراسة مقارنة بحجم الودائع المودعة لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل حيث نجد أنه في عام 2019 بلغت النسبة

28% تقريباً لتتخفّف في عام 2020 وتصبح 14% لتعود بالانخفاض في عام 2021 وتصبح 12% لترتفع لاحقاً بشكل بسيط في عام 2022 وتبلغ 17% تقريباً وهذا يدل على عدم وجود كفاءة في إدارة الأصول بشكل كافي، في حين نجد تحسن في نسبة منح التسهيلات الائتمانية مقارنة بحجم الودائع لدى مصرف فرنسبنك حيث ارتفعت في عام 2020 لتصبح 19% بعدما كانت في عام 2019 تبلغ 12% لتعود وترتفع في عام 2021 وتصبح 24% ومن ثم تتخفّف في عام 2022 لتصبح 23% تقريباً وبالتالي قيام المصرف بتحسين كفاءة إدارة الأصول.

2- تنوع الخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف بهدف جذب أكبر عدد ممكن من العملاء وفرض عمولات ورسوم على تلك المنتجات والخدمات الأمر الذي يؤدي لزيادة صافي الربح على سبيل المثال: يمكن طرح منتج الحسابات المميزة والتي يتمتع أصحابها بميزات تزيد عن أصحاب الحسابات العادية مثل التأمين على الحياة للعميل أو حصولهم على معدلات فوائد تفضيلية.. إلخ مقابل الحصول على عمولات مرتفعة من الخدمات المقدمة على الحساب.

3- تخفيض التكاليف والمصاريف التي يتكبدها المصرفين، فمثلاً يمكن للمصرف الدولي للتجارة والتمويل تخفيض المصاريف من خلال تخفيض مصاريف المنافع (كهرباء ومياه ومحروقات وحراسة) حيث نلاحظ ارتفاع مصاريف المنافع خلال أعوام الدراسة بشكل ملحوظ حيث نجد مثلاً أن مصاريف المنافع في عام 2022 تشكل نسبة 47% من إجمالي المصاريف التشغيلية الأخرى وبالتالي تخفيض نسبتها يؤدي إلى زيادة أرباح المصرف، وبالرجوع أيضاً إلى مصرف فرنسبنك لتخفيض المصاريف نجد أنه يمكن تخفيض المصاريف التشغيلية من خلال تخفيض مصاريف الصيانة والإصلاحات حيث نجد أن قيمتها مثلاً في عام 2022 تشكل 15% من إجمالي المصاريف التشغيلية.

4- الدراسة الائتمانية الجيدة للاستثمارات وللعلاء قبل منحهم التسهيلات الائتمانية ودراسة مخاطر تعرّهم الأمر الذي يخفّف من تكوين المخصصات الائتمانية وبالتالي زيادة صافي الربح للمصارف، حيث نجد أنه يمكن للمصرف الدولي للتجارة والتمويل من خلال الدراسة الائتمانية الجيدة تخفيض مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في عام 2022 والتي تشكل 18% تقريباً من إجمالي المصاريف التشغيلية، في حين نجد أن مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة في عام 2021 بلغ نسبة 74% من إجمالي المصاريف التشغيلية حيث نجد زيادة مخصص الأرصدة لدى المصارف نتيجة تصنيف بعض الأرصدة بالمرحلة الثالثة واحتساب مخصص بقيمة 660,030,595,19 ل.س وزيادة مخصص استثمارات مالية

بالكلفة المطفأة نتيجة تصنيف بعض الاستثمارات المالية بالكلفة المطفأة بالمرحلة الثالثة أيضاً واحتساب مخصص بقيمة 16،365،751،722 ل.س.

زيادة الرافعة المالية:

يتم زيادة نسبة الرافعة المالية لرفع العائد على حقوق الملكية للمصرفين من خلال الاستفادة من أموال المودعين في المصرفين (المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف فرنسبنك) وودائع المصارف يمكن زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء أو زيادة توظيفات الودائع مما يزيد من قيمة متوسط إجمالي الأصول لاسيما احتفاظ كلا المصرفين بنسبة مناسبة لكفاية رأس المال خلال أعوام الدراسة وتفوق النسبة المطلوبة حسب مقررات بازل 8%.

زيادة هامش صافي الربح وزيادة معدل دوران الأصول:

ووفقاً لما ذكر سابقاً حول تخفيض المصاريف والتكاليف التي تتكبدها المصارف، الدراسة الائتمانية الجيدة للعملاء، حسن إدارة المخاطر المحتملة لاسيما المخاطر الائتمانية، الاستخدام الأمثل للأصول عبر التوظيفات المناسبة، تنوع وتطوير الخدمات والمنتجات التي تقدمها المصارف وزيادة العوائد على المنتجات والخدمات المقدمة من قبل المصارف فإن كل هذه الأساليب في حال تطبيقها من قبل المصرفين عينة الدراسة سوف تزيد من هامش صافي الربح وزيادة معدل دوران الأصول وبالتالي زيادة نسبة العائد على حقوق الملكية، أما بالنسبة للرافعة المالية فيمكن اعتماد نفس الأساليب المذكورة في التحليل التثنائي.

العبء الضريبي:

لدى الاطلاع على العبء الضريبي في كلا المصرفين نلاحظ ان كلا المصرفين قد حافظ على درجة ثابتة من العبء الضريبي خلال أعوام الدراسة باستثناء مصرف فرنسبنك حيث لاحظنا انخفاض النسبة في عام 2019 نتيجة تسوية ضرائب الأعوام السابقة، حيث نلاحظ أن تأثير هذه النسبة على العائد على حقوق الملكية ROE تأثير بسيط كون هذه النسبة تتأرجح إلى حد ما بين 0.96 إلى 0.99 وبالتالي هي أقرب إلى الواحد.

عبء الفائدة:

لدى الاطلاع على عبء الفائدة لكلا المصرفين نلاحظ محافظة المصرفين إلى حد ما على درجة ثابتة أيضاً من عبء الفائدة خلال أعوام الدراسة من عام 2020 ولغاية 2022 حيث نلاحظ أن تأثير عبء الفائدة على العائد على حقوق الملكية ROE تأثير بسيط كون هذه النسبة تتأرجح إلى حد ما بين 0.80 إلى 0.93 وبالتالي

هي أقرب إلى الواحد باستثناء عام 2019 حيث كانت ضعيفة جداً وبيننا أسبابها سابقاً من حيث ارتفاع قيمة الفوائد المدينة في عام 2019 مقارنة بالإيرادات وزيادة المصاريف التشغيلية مقارنة بالإيرادات أيضاً، وبتخفيض تكاليف الاقتراض من الغير لاسيما معدلات فوائد العملاء وتخفيض المصاريف التشغيلية في كلا المصرفين سيمكن التأثير على العائد على حقوق الملكية ROE بالزيادة.

نسب هامش الربح قبل الفوائد والضرائب:

وبالاطلاع على نسب هامش الربح قبل الفوائد والضرائب لكلا المصرفين نجد تباين النسبة في كلا المصرفين إلا أن الهامش للمصرف الدولي للتجارة والتمويل أعلى من الهامش لدى مصرف فرنسبنك وفقاً لما ذكرناه سابقاً، وبالعودة إلى معدل العائد على حقوق الملكية ROE فإننا بإمكاننا رفع الهامش من خلال تخفيض المصاريف والتكاليف التي تتكبدها المصارف فمثلاً يمكن للمصرف الدولي للتجارة والتمويل تخفيض المصاريف من خلال تخفيض مصاريف المنافع (كهرباء ومياه ومحروقات وحراسة) حيث نلاحظ ارتفاع مصاريف المنافع خلال أعوام الدراسة بشكل ملحوظ كما يمكن تخفيض مصاريف الدراسات والاستشارات والأتعاب القانونية من خلال الدراسة الائتمانية الجيدة للعملاء التي تخفض مصاريف الاتعاب القانونية الناشئة عن عمليات التعثر للعملاء الأمر الذي يرفع هامش الربح قبل الفوائد والضرائب لدى المصرف، وبالرجوع أيضاً إلى مصرف فرنسبنك لتخفيض المصاريف نجد أنه يمكن تخفيض المصاريف التشغيلية من خلال تخفيض مصاريف الصيانة والإصلاحات حيث نجد أن قيمتها مثلاً في عام 2022 تشكل 15% من إجمالي المصاريف التشغيلية وبالتالي تخفيض هذه النسبة يزيد من هامش الربح قبل الفوائد والضرائب لدى المصرف.

وبالعودة إلى التحليل السداسي نجد أن النسب الجديدة التي يمكن التأثير بها على معدل العائد على حقوق الملكية هي درجة الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد ونسبة الأصول المدرة للفوائد إلى إجمالي الأصول.

- وبالاطلاع على درجة الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد في المصرف الدولي للتجارة والتمويل نجد ضعفها على مدار أعوام الدراسة كما نجد تحسنها في مصرف فرنسبنك في عام 2020 و2021 لتتراجع في عام 2022 الأمر الذي ينعكس على العائد على حقوق الملكية ROE، ولرفع درجة الكفاءة التشغيلية يمكن للمصرفين مثلاً أن يقوموا بإجراء توظيفات ودائع لأجل لثلاثة أشهر أو أقل وبفوائد مرتفعة الأمر الذي يزيد من قيمة الفوائد الدائنة المتحصلة خلال العام ويخفض قيمة الأرصدة والإيداعات لدى المصارف، كما يمكن مثلاً طرح بعض المنتجات الائتمانية والتي تحمل تواريخ استحقاق

أقل من سنة مثل بطاقة الائتمان مما يزيد من قيمة الفوائد الدائنة دون زيادة بصافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل كبير في نهاية العام.

- بالاطلاع على نسبة متوسط الأصول المدرة للفوائد إلى متوسط إجمالي الأصول لكلا المصرفين نجد أن هذه النسبة في المصرف الدولي للتجارة والتمويل أعلى من مصرف فرنسبنك وإذا أردنا أن نرفع العائد على حقوق الملكية لابد من رفع هذه النسبة وبالتالي يجب رفع قيمة الأصول المدرة للفوائد في كلا المصرفين عبر مثلاً زيادة التوظيفات لأجل والاستثمار في أدوات مالية مختلفة إضافة لزيادة منح التسهيلات الائتمانية.

النتيجة:

نلاحظ مما سبق أنه من خلال التأثير بشكل إيجابي على مكونات تحليل DuPont المختلفة يمكن تحسين ربحية المصارف وهي كالتالي:

- 1- العائد على الأصول
- 2- الرفع المالي التمويلي
- 3- هامش صافي الربح
- 4- معدل دوران الأصول
- 5- العبء الضريبي
- 6- عبء الفائدة
- 7- هامش الربح قبل الفوائد والضرائب
- 8- الكفاءة التشغيلية للأصول المدرة للفوائد
- 9- إجمالي الأصول المدرة للفوائد على إجمالي الأصول

كما نجد من خلال تطبيق الأساليب التي تم ذكرها سابقاً إمكانية تحسين المصرف ربحيته بعد استخدام تحليل DuPont أهمها:

- 1- تحسين إدارة أصوله بما يحقق ربحية عالية
- 2- تحسين إدارة المخاطر بما يخفض تكوين المخصصات لمواجهةها في حال وقوعها.

- 3- استخدام تقنيات حديثة ومتطورة تساعد على تقليل التكاليف والمصاريف وتحسين كفاءة العمليات
- 4- تنويع وتطوير الخدمات والمنتجات التي تقدمها المصارف
- 5- تخفيض المصاريف والتكاليف التي تتكبدها المصارف
- 6- الاستثمار في الأدوات المالية عالية الجودة وذات فوائد عالية

التوصية:

بناءً على ما تم ذكره بعد عرض تحليل DuPont وتطبيقه على عينة من المصارف وبناء للنتيجة المذكورة أعلاه فإنني كباحث أوصي بالنقاط التالية:

- 1- إمكانية تطبيق تحليل DuPont في المصارف بما يسهم بتحسين ربحيتها
- 2- التوسع بتحليل مكونات تحليل DuPont بما يحقق الفائدة المرجوة للإدارات المصرفية لرفع ربحيتها

المراجع العربية:

علي، غذوان، 2020، مبادئ الإدارة المالية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سورية، ص 29

المراجع الأجنبية:

Bodie، Zvi & Alex Kane & Alan J Marcus. Investments، 2014.

Robinson، Thomas& Henry، Elaine & Pirie، Wendy & Broihahn، Michael. International financial statement analysis، 2015.